

المنتدى الاقتصادي العالمي سيناقش النزاعات التجارية المتصاعدة

تهديدات ترامب بفرض رسوم على الاتحاد الأوروبي تلقي بظلالها على «دافوس»

والسعودية وسويسرا وسنغافورة، وآخرين. ولكن البيان لم يطرُق إلى لقاء مع نظيره الماليزي.

وقال المناطق باسم وزارة التجارة الماليزية إن الطلب لعقد اجتماع جاء من الهند ولكن لم يكن هناك تأكيد بعد.

وفرضت الهند وهي أكبر مشتر لزيته النخيل في العالم، قيوداً على واردات زيت النخيل المكر وزيت أولين النخيل أوائل الشهر الجاري لدعم الصناعة المحلية.

وبدأت التوترات بين الدولتين عندما انتقد رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد سياسة الهند في إقليم كشمير، ما أدى إلى رد فعل عنيف أسفر عن دعوة إلى عدم شراء زيت النخيل من ماليزيا، وهي ثاني أكبر منتج له.

وعقد المنتدى العام الماضي تحت شعار «العولمة في طورها الرابع»، وناقش التحول الرقمي العالمي، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، تحت

عناوين مهمة مثل: التعاون الدولي في ظل التطور التكنولوجي، والاقتصاد الرقمي، والأمن الإلكتروني، والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي ومشاريع الطاقة، إضافة إلى مفاهيم توسع الفجوات الاجتماعية.

وحضر المنتدى الذي يقام سنوياً نحو ثلاثة آلاف مشارك، شاركوا في أكثر من 300 ندوة وحلقة نقاش ضمن المنتدى.

وحضر كذلك، مسؤولو ألف شركة ومؤسسة اقتصادية عالمية متعددة الجنسيات، وعدد كبير من السياسيين وكبار رجال الأعمال وقادة الاقتصاد والمسؤولين في عديد من دول العالم، وشهدت جلسات المنتدى عدداً من النقاشات حول تحديات العالم الاقتصادية والبيئية وقضايا إقليمية.



روبرت لايتهايزر

التجارة الماليزية أمس أن وزير التجارة الهندى والماليزي قد يلتقيان على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا الأسبوع المقبل، في وقت يتحدث فيه

خلاف بين البلدين بشأن زيت النخيل. ونقلت وكالة أنباء «بلومبيرج» عن الناطق

قوله إن الوزيرين قد يلتقيان في الـ 24 من كانون الثاني (يناير) الجاري لمناقشة قضايا تتعلق بالتجارة، ولكن لم يتم تحديد موعد رسمي أو جدول أعمال بعد.

ووفقاً لـ «الألمانية»، قالت الوزارة في بيانها إن وزير التجارة الهندي بيوش جويال سيرأس وفد بلاده إلى التجمع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي وسيعقد اجتماعات ثنائية مع نظرائه من أستراليا وجنوب إفريقيا وروسيا

إجابات معقدة.. لا يمكن أن تحل قضايا اليوم بواسطة الحكومات أو الشركات أو المجتمع المدني فقط، إنها تحتاج إلى عمل جماعي».

وبين رؤساء الدول والحكومات المتوقع حضورهم في دافوس هان جينغ نائب رئيس الوزراء الصيني والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وبييرو سانتيز رئيس الوزراء الإسباني.

ولن يشارك بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني الذي وصف المنتدى في 2013 بأنه «بضم شخصيات مغرورة تتبادل المجاملات»، لكن الأمير تشارلز سيحضر على الرغم من مشكلات الأسرة المالكة الحالية.

على صعيد آخر، ذكر ناطق باسم وزارة



أورسولا فون دير لاين

2018، حيث لم يتم إرسال وفد أمريكي إلى المنتدى العام الماضي بسبب توقف عمل الحكومة.

ولا أحد يعلم ما إذا كان ترمب سيلتقي في دافوس ضيفاً مهماً هو جريتا تونبرج الناشطة البيئية السويدية، التي أصبحت رمزا للدفاع عن البيئة بعد ستة من مشاركتها في منتدى دافوس.

ويشمل الوفد المشارك في المنتدى هذا العام كلا من ستيفن منوتشين وزير الخزنة، وويلبر روس وزير التجارة، وروبرت لايتهايزر المفاوض التجاري، وجاريد كوشنر مستشار ترمب وابنته إيفانكا ترمب.

ونقلت «بلومبيرج» عن كلاوس شواب رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي قوله: «لقد أصبح العالم اليوم أكثر تعقيداً ويحتاج إلى

فعلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا آلية لفض النزاعات في الاتفاق النووي المبرم في 2015 مع طهران بعد قرار إيران بتقليص التزاماتها بموجب الاتفاق.

وانسحب ترمب من الاتفاق في 2018 وأعاد فرض العقوبات الأمريكية قائلًا إنه يريد اتفاقاً أشد صرامة، والغى وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف خططا لحضور المنتدى الاقتصادي.

ويتوجه رؤساء دول وحكومات نحو 50 دولة الأسبوع الحالي إلى منتدى دافوس، إلى جانب نحو 2800 شخص، لكن وبحسب محللين، سيكون ترمب نجم المؤتمر العالمي هذا العام.

وأفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء بأن مشاركة ترمب في المنتدى تعد الأولى منذ

أفادت ثلاثة مصادر مطلعة أنه من المتوقع أن يجتمع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مع أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية في دافوس بسويسرا الأسبوع الحالي، مع تزايد التوتر بين الحليفين بسبب تهديدات بفرض تعريفات جمركية، وأنه من

المرجح أيضاً بحث الملف الإيراني. وبحسب «رويترز»، يتوقع أن يناقش الرئيس الأمريكي خلال المنتدى الاقتصادي العالمي النزاعات التجارية المتصاعدة مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، بعد أيام قليلة من تحقيقه مكاسب ضخمة بإبرامه اتفاقاً تجارياً جزئياً مع

الصين وإقراره اتفاقاً معدلاً للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية.

ومن بين النزاعات التجارية بين الحليفين، مخاوف واشنطن من خطة فرنسا لفرض ضريبة خدمات رقمية بنسبة 3 في المائة

تعتقد الحكومة الأمريكية أنها ستضر بعمالقة التكنولوجيا الأمريكيين مثل «جوجل» و«أمازون»، وتتهج بعض الدول الأخرى للسير على نهجها.

ورداً على ذلك، هدد الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر الشهر الماضي بـ فرض رسوم 100 في المائة على منتجات فرنسية مثل حثائب اليد والجبن و«سلع وخدمات أخرى».

وذكر مسؤول أوروبي: «لم يتحقق أي تقدم» على الرغم من محادثات متكررة بين برونو لو مير وزير المالية الفرنسي ونظيره الأمريكي ستيفن منوتشين، وروبرت لايتهايزر المفاوض التجاري الأمريكي.

ومن المرجح أن يأتي الملف الإيراني أيضاً ضمن أولويات جدول الأعمال بعدما

لبنان: تراجع السيولة النقدية بـ 653 مليار ليرة



فيما ارتفعت العملة المتداولة بمقدار 389 مليار ليرة.

وأشار التقرير إلى أنه على مدار الأسبوع تراجع إجمالي الودائع باستثناء الودائع تحت الطلب بمقدار 565 مليون ليرة لبنانية، وذلك نتيجة تراجع الودائع المقومة بالعملات الأجنبية بمقدار 203 ملايين دولار، فيما تراجعت الودائع لأجل والودائع الادخارية الودائع تحت الطلب بمقدار 127 مليار ليرة.

تراجعت السيولة الجاهزة بالليرة اللبنانية خلال الأسبوع الممتد من 2 إلى 9 يناير 2020 بقيمة 653 مليار ليرة لبنانية، لتصل إلى 201.8 مليار ليرة لبنانية، بهبوط نسبتها 5.17% مقارنة على أساس سنوي.

وأرجع تقرير موزج أصدرته مديرية الإحصاءات والأبحاث الاقتصادية في مصرف لبنان المركزي، هذا التراجع إلى انخفاض الودائع تحت الطلب بمقدار 127 مليار ليرة.

مصرف الإمارات: تطبيق البنوك للمرحلة الأخيرة من «بازل 3» في يوليو



فيها أهمية كبيرة لنظام المالي الإقليمي والدولي.

ويشار إلى أنه تزامناً مع تطور وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة تم تأسيس لجنة بازل في عام 1974 بمشاركة البنوك

المركزية والدولية من 13 دولة تشمل معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأنشئ عن اللجنة ثلاث

اتفاقيات تعرف باتفاقيات بازل 1 وبازل 2 وبازل 3 وهدفت هذه الاتفاقيات لتقوية الإشراف على عمل البنوك وزيادة كفاية رأس المال وتقليل مخاطر الائتمان من خلال تقوية إدارات المخاطر وحوكمة الشركات وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية على المستوى الدولي.

وفي مقابل هذا التأثير، هنالك تأثير إيجابي كبير سيكون لمعايير رأس المال الجديدة على مرونة القطاع المصرفي والمالي لدولة الإمارات.

ويصر مصرف الإمارات المركزي، أن الانتهاء من إصلاحات بازل 3 هو خطوة كبيرة إلى الأمام نحو نظام مالي أكثر أماناً.

ويمكن للمصرف المركزي عند الضرورة، استخدام ضمانات إضافية لاستكمال هذه المعايير الجديدة المقترحة.

وأضاف: «كجزء من عملية التنفيذ، بدأت البنوك في تقديم التقارير إلى المصرف المركزي وفقاً للمعايير الجديدة، منذ الربع الرابع من عام 2018، وعليه شرعت البنوك مسبقاً في تنفيذ معايير رأس المال الجديدة المتوافقة مع بازل 3 في أعمالها خلال السنة الماضية».

وقال المصرف المركزي إنه أولى اهتماماً خاصاً للتأثير المحتمل على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل خلال تنفيذ نظام ومعايير بازل 3.

منح مصرف الإمارات المركزي البنوك مهلة إضافية لمدة 6 أشهر، لبدء تطبيق المرحلة الأخيرة من معايير بازل 3 لتبدأ يوليو 2020 بدلاً من مطلع العام نفسه.

وتتصل المرحلة الأخيرة ببدء تطبيق الدعامات الثانية من بازل 3 المعنية بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تقوم بها البنوك، وعملية المراجعة والتقييم التي سيقوم بها المصرف المركزي، إضافة إلى مخاطر الائتمان.

وقال «المركزي»: «تحدد تاريخ العمل بالجموعة الأخيرة من المعايير الصادرة لبازل 3 في نهاية الربع الثاني من 2020»، بحسب ما ورد في صحيفة «الاتحاد».

وأوضح المصرف أنه بدأ تنفيذ معايير بازل 3 عام 2018، وخلال مرحلة التنفيذ، تواصل المصرف المركزي مع القطاع المصرفي حول تفاصيل المتطلبات الجديدة المقترحة.

وأضاف: «كجزء من عملية التنفيذ، بدأت البنوك في تقديم التقارير إلى المصرف المركزي وفقاً للمعايير الجديدة، منذ الربع الرابع من عام 2018، وعليه شرعت البنوك مسبقاً في تنفيذ معايير رأس المال الجديدة المتوافقة مع بازل 3 في أعمالها خلال السنة الماضية».

وقال المصرف المركزي إنه أولى اهتماماً خاصاً للتأثير المحتمل على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل خلال تنفيذ نظام ومعايير بازل 3.

وقد أتت النتائج السنوية المقارنة لقطاعات التشغيل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض صافي الدخل العائد لساهمي الشركة بنسبة 10.0% للفترة الحالية كما يلي:

• قطاع الألبان والعصائر: انخفض صافي ربح القطاع بمعدل 17.7% وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الأعلاف المستوردة وارتفاع تكلفة الأيدي العاملة، صاحب ذلك زيادة في العروض الترويجية خصوصاً في منتجات الحليب طويل الأجل في الأسواق المحلية، وارتفاع تكاليف التشغيل والخسائر الضريبية في مصر ومخصصات الديون المعومة في السعودية بسبب الدخول في قناة

الصين تتأهب لفتح أبوابها أمام البنوك الأجنبية في «المرحلة 2» للاتفاق التجاري

قادراً على فتح حساب في مصرف أجنبي الإ بشرط أن يودع مليون يوان «100 ألف يورو» كحد أدنى، وهو معيار يقع هو الآخر قيد النقاش.

وقالت لـ «الاقتصادية» مصادر دبلوماسية في منظمة التجارة العالمية «إنه قبل أن يكون هذا الإنفتاح الصيني مطلباً أمريكياً متكرراً فإنه قد تم التخطيط لهذا الإجراء منذ فترة طويلة، وهو يقع في الأساس ضمن التزامات التي قدمتها الصين لمنظمة التجارة، ووضعت تفاصيل تطبيقها في خطة قدمتها للمنظمة في 2018».

وطبقاً لمصادر المنظمة سيتم توسيع استثناء البنوك من الالتزام بالشراكة مع شريك محلي ليشمل أيضاً شركات إدارة الأموال ابتداء من 1 نيسان (أبريل) المقبل ثم يمتد الاستثناء إلى الوسيط من 1 كانون الأول (ديسمبر) 2020.

وفي العودة إلى قواعد اللعب التي قدمتها الصين إلى منظمة التجارة في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، التي ستكون ضمن مبادئ الاتفاق التجاري بين الاقتصاديين الأول والثاني، ستمكن البنوك الأجنبية من الوصول إلى نحو مليار من المخرجين الصينيين المحتملين وجميع الخدمات المالية للأفراد والشركات في البلاد، وهي تقدر بخمسة تريليونات دولار.

ومن العناصر الرئيسية التي يفترض أن يتضمنها الاتفاق بنود حول الملكية الفكرية، والنقل القسري للتقنيات، والمواد الغذائية والزراعية، والخدمات المالية وسعر الصرف، فضلاً عن تعزيز المبادلات التجارية بين الطرفين وأحكام بشأن تسوية الخلافات. ويشن الاتفاق نظاماً صلباً لتسوية المنازعات، يضمن تنفيذاً وتطبيقاً سريعاً وفعالاً للاتفاق. وهناك بنود تتعلق بالصادرات الزراعية الأمريكية للصين التي باتت خامس سوق للصادرات الزراعية للولايات المتحدة بعدما كانت في المركز الثاني. وفي 2017 وقبل أن تندلع الحرب التجارية، كانت الصين تستورد ما يساوي 19.5 مليار دولار من السلع الزراعية الأمريكية. وانخفض هذا المبلغ بنحو تسعة مليارات دولار في 2018.



الأمريكي - الصيني، فلن تحتاج البنوك الأجنبية مستقبلاً إلى شركاء محليين لفتح فرع لها في الصين، وسيكون بمقدور الشركات الأجنبية المتخصصة في العقود الأجلة الاستثمار في الصين دون قيود على حجم رأسمال الشركات التابعة لها.

وحتى الآن، كان على البنوك الالتزام بالشراكة مع شريك محلي وألا يسمح لها بالاحتفاظ بأكثر من 49 في المائة من المشروع المشترك الذي أنشئ.

وهناك معيار صيني آخر قيد النقاش، يشترط على المصرف الأجنبي عدم إقراض أكثر من 25 في المائة من رأسماله، ولا يقرض العميل نفسه أكثر من 10 في المائة من رأسماله، وهو حاجز لإفراض الشركات الكبيرة جداً. أما بالنسبة إلى الوصول لمطعم لأصحاب اليوان، فقد تم وضع حاجز عال جداً: لن يكون الفرد الصيني

بعد أيام من إعلان نص اتفاق «المرحلة 1» التجاري بين الولايات المتحدة والصين، تسربت معلومات تؤكد استجابة الصين لطلب أمريكي برفع بعض القيود على البنوك الأجنبية، وهو ما سيتم تضمينه في إعلان نص اتفاق «المرحلة 2».

لكن رفع القيود الصينية عن البنوك الأجنبية - وهو مطلب أمريكي أساس لحل النزاع التجاري بين الدولتين - سيأتي بما يتوافق مع التزامات الصين أمام منظمة التجارة العالمية في 2001. وبتركز الالتزام الصيني بمنح المساواة في المعاملة بين المؤسسات المصرفية والائتمانية الصينية والأجنبية، وهو التزام كان ينبغي تطبيقه بعد خمسة أعوام من انضمام الصين إلى المنظمة، غير أنه لم يرَ النور تماماً منذ ذلك الحين.

وحسب معلومات شبه مؤكدة حول التوافق التجاري

تراجع أرباح «المراعي» 16 بالمئة إلى 312 مليون ريال



ارتفعت بـ 25.1 مليون ريال وبمعدل 6.7%، وذلك بسبب الزيادة في تكاليف العمالة والتأمين العامة وقد تم تعويضها جزئياً بواسطة برامج الإدارة وترشيد التكاليف.

المصرفات الأخرى: انخفضت بـ 186.4 مليون ريال بسبب انخفاض الخسائر من بيع الأقساق والتملكات والألات والمعدات في العام السابق.

- تكلفة التمويل: ارتفعت تكلفة التمويل بـ 114.0 مليون ريال نتيجة ارتفاع الديون ذات الفائدة المرتفعة أيضاً بسبب ارتفاع معدل (السايبور) المرتبطة أغلبها بالتصدير وقناة الخدمات الغذائية والتأمين.

- المصاريف العمومية والإدارية:

انخفضت أرباح شركة المراعي إلى 1.8 مليار ريال بنهاية عام 2019 بنسبة 9.95% مقارنة بـ 2 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى صعيد الأرباح الفصلية، تراجع أرباح «المراعي» بـ 15.88% إلى 312 مليون ريال بالربع الرابع، مقارنة بـ 371 مليون ريال بالربع المقابل من العام الماضي.

وقالت الشركة إن سبب انخفاض الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

- الإيرادات: نمو الإيرادات بمعدل 5.9% كان بقيادة قطاع الدواجن يليه قطاعاً الألبان والطازجة والمخبوزات والأغذية. 70% من النمو أتى بشكل رئيسي من السوق السعودية تلاها السوق المصري والسوق الكويتي التي سمحت بمنتجات الدواجن من المملكة العربية السعودية في عام 2019.

- إجمالي الربح: ارتفع بمعدل أقل عند 0.7% مقارنة بمعدل نمو الإيرادات، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات بما فيها الأعلاف والأيدي العاملة وأيضاً بسبب من مزيج المنتجات مدفوعاً بتغيير مزيج قنوات البيع.

- مصاريف البيع والتوزيع: ارتفعت بـ 196.1 مليون ريال وبمعدل 9.0% بسبب ارتفاع تكاليف الأيدي العاملة والمصرفات التسويقية والدعم التجاري المرتبطة أغلبها بالتصدير وقناة الخدمات الغذائية والتأمين.

- المصاريف العمومية والإدارية: